

إرساء سيادة القانون تماشياً مع المسار الديمقراطي في الجزائر

Establishing the Rule of Law in Line with the Democratic Path in Algeria

إيمان بغدادادي*

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة، الجزائر

Baghdadi.i@centre-univ-Mila.dz

- تاريخ الإرسال: 2024/10/25 - تاريخ القبول: 2025/02/13 - تاريخ النشر: 2025/07/29

الملخص: يتأثر نجاح الديمقراطية بشكل كبير بالطبيعة التشاورية لعملية وضع الدستور ووجود معايير حقوق الإنسان فيه، وقد أشار المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام 1993 إلى الترابط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان، ويتطلب مبدأ سيادة القانون وجود دستور يضمن خضوع الدولة للقانون، مما يعزز المشروعية لتحقيق ذلك، إذ يجب الفصل بين السلطات الثلاث، وهو ما تسعى الجزائر لتحقيقه لضمان المشروعية وحماية الحريات، إذ لا يمكن ممارسة الحقوق والحريات إلا في ظل نظام ديمقراطي، الذي يتطلب تعددية الآراء واختلاف الأفكار، ويتجسد في بناء المؤسسات السياسية من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

الكلمات المفتاحية: سيادة القانون؛ الديمقراطية؛ الدستور؛ حقوق الإنسان؛ الحريات؛ الجزائر.

Abstract: The success of democracy is significantly influenced by the consultative nature of the constitution-making process and the presence of human rights standards within it. The World Conference on Human Rights in 1993 highlighted the interconnection between democracy, economic development, and human rights. The principle of the rule of law requires a constitution that ensures the state's adherence to the law, thereby enhancing legitimacy in achieving this. There must be a separation of powers, which Algeria seeks to achieve to ensure legitimacy and protect freedoms, as rights and freedoms can only be exercised within a democratic system. This requires pluralism of opinions and diversity of ideas, which is manifested in the establishment of political institutions through free and fair elections.

Keywords: rule of law; democracy; constitution; human rights; freedoms; Algeria.

* المؤلف المرسل: إيمان بغدادادي.

مقدمة:

اعتمدت الجزائر عقب استقلالها في عام 1962، المبادئ العالمية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد عملت الجزائر على إقامة دولة عصرية تقوم على العدالة الاجتماعية، وتفعيل مشاركة المواطنين، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وقد جعلت مختلف الدساتير التي تم سنّها منذ ذلك الحين، من حقوق الإنسان محوراً أساسياً في مسار التحول الاجتماعي، مع السعي نحو تحقيق الفصل بين السلطات الثلاث في البلاد.

يقدم التقرير الوطني للجزائر بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015، الذي أعدته الحكومة، رؤية شاملة حول التقدم المحرز في مجالات التنمية البشرية ومكافحة أوجه اللامساواة، حيث تم تخصيص نسبة 27.3% من الميزانية لعام 2017 للتحويلات الاجتماعية، في إطار تعزيز حقوق الإنسان ودعم المسار الديمقراطي الذي ينادى به عالمياً.

ونظراً لأهمية مفهوم الديمقراطية وتعميقاته، كلفت لجنة الأمم المتحدة لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في عامي 2002 و2005 بدراسة العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، فقد أسفرت المناقشات عن أن الدستورية المعاصرة، المتجذرة في النظم القانونية المحلية في جميع أنحاء العالم، تعترف بأن الديمقراطية تقرر ترتبط بشكل معياري وأخلاقي بحقوق الإنسان العالمية، إذ تكمن أهمية سيادة القانون في بناء الدستور في كونها مبدأً أساسياً تحتضنه معظم الديمقراطيات الحديثة، ومنه تتضمن الدساتير جل الأحكام للقوانين الأساسية التي غالباً ما تُعتبر القانون الأسمى للدولة، وبالتالي تتطلب سيادة القانون إنفاذ تلك المبادئ فوق جميع القوانين الأخرى، حيث يقوم القضاء بتطبيق القانون على الحالات الفردية، مما يجعله الوصي على سيادة القانون، ومنه وجود قضاء مستقل يعمل بكفاءة يُعتبر شرطاً أساسياً لسيادة القانون.

وعليه، يطرح السؤال التالي: إلى أي مدى يساهم النهج الديمقراطي في إرساء سيادة القانون في الجزائر؟

1. دور الديمقراطية في خضوع الدولة لسيادة القانون

يهدف مبدأ خضوع الدولة للقانون إلى تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين، وهو ما يعرف بمبدأ المشروعية أو سيادة القانون وبناءً عليه، فإن الأعمال والتصرفات الصادرة عن السلطات العامة أو الحكام لا تُعتبر صحيحة ولا تُنتج آثارها القانونية إلا بقدر التزامها بقواعد القانون.

ولقيام الدولة، يتطلب الأمر توافر عدد من المقومات الأساسية، منها وجود دستور، الفصل بين السلطات، تدرج القواعد القانونية، الرقابة القضائية، ترسيخ الحقوق والحريات، وتطبيق مبادئ الديمقراطية، ويظهر مفهوم حكم القانون من زاوية شيوع الديمقراطية بارزاً: باعتبارها ثقافة عامة نظام حكم¹.

تعني الديمقراطية الحكم من خلال الشعب، وهي العملية السلمية لتداول السلطة بين الأفراد أو الجماعات، مما يؤدي إلى إنشاء نظام اجتماعي متميز يؤمن به المجتمع ككل ويتبعه وفقاً لمجموعة من الأخلاقيات الاجتماعية².

تستند الديمقراطية إلى مبدأ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في الدولة الديمقراطية، لا يتفوق أحد على القانون، ويكون الجميع متساوين أمامه³.

1-1 تعريف سيادة القانون في ظل النهج الديمقراطي

في عام 2004، اتفق المجتمع الدولي على تعريف سيادة القانون كأحد المبادئ الأساسية للحكم الرشيد وبالتالي يتطلب تحقيق سيادة القانون، اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الامتثال لمبادئ المساواة والمسؤولية أمام القانون، والعدالة في تطبيق القوانين، وفصل السلطات، والمشاركة في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى توفير اليقين القانوني، وتجنب التعسف، وضمان وجود شفافية إجرائية وقانونية⁴.

إن الديمقراطية والحوكمة الرشيدة تتطلبان بعض جوانب سيادة القانون، حيث إن هناك ضرورة لتحقيق مستوى معين من سيادة القانون، وذلك من أجل كبح جماح الحكام والسيطرة على العنف والتعسف، كما يمكن أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وغير مشوبة بالفساد، كما يتضح من استخدام مؤشرات البنك الدولي، أن سيادة القانون تعد شرطاً أساسياً لتحقيق هذه الحوكمة والامر يتطلب⁵:

- سيادة القانون تحتاج الديمقراطية لترسيخ مبدأ المحاسبة وهي ليست الطريقة الوحيدة.

- يمكن لديمقراطية الاغلبية أن تتدخل في سيادة القانون من خلال تقليص حقوق الأقليات.

¹ غالب غانم: دولة القانون، ادارة المعهد الوطني للإدارة، جمهورية لبنان، سنة: 2015، ص: 12

² احمد الجربيع: النظرية الديمقراطية، منشورات في إطار دعم الاتحاد الاوربي للمؤسسات الديمقراطية الاردنية والتنمية، د. سنة، ص: 7-8

³ وثيقة الاتحاد البرلماني الدولي رقم 33، الصادرة عن جمعية الاتحاد في دورتها 117، الدورة 62 للجمعية العامة، عملت بالقرار رقم: 57-47 في

إطار البند 12 من جدول الأعمال، الذكرى 10 لاعتماد الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، جنيف، سنة 10 أكتوبر 2007، ص: 03.

⁴ ليان مكاي: نحو ثقافة سيادة القانون، دليل عملي، معهد الولايات المتحدة الأمريكية للسلام، سنة: 2015، ص: 12.

⁵ ليان مكاي: نفس المرجع، ص: 35

أ- الأسس العامة لتطبيق دولة القانون

وتتمثل أهمها في الرقابة على الأحكام القانونية، منع المحاكم الاستثنائية، إلغاء عقوبة الإعدام، ضمان المحاكمة العادلة⁶.

إن النظام الذي يضمن العدالة لجميع أفراد المجتمع يُعتبر جزءاً أساسياً من تعزيز ثقافة سيادة القانون ومع ذلك، لا يوجد نموذج مثالي لنظام العدالة يمكن تطبيقه لضمان هذه الثقافة، إلا أن جميع الدول تمتلك نظاماً وطنياً يتيح للأفراد تسوية نزاعاتهم والتعامل مع مظالمهم⁷.

إن التحول الذي عرفه مفهوم دولة القانون تحت تأثيرات التوجهات الاقتصادية عالمياً، يظهر لنا الأسس العامة لتطبيق دولة القانون، وهاته الأسس يجب أن تكون مبنية على قواعد قانونية تحكمها وهي:

- يوجد دستور يتفوق على جميع القوانين، حيث يتضمن محتوى القواعد القانونية المتعلقة بالدولة ونظام الحكم فيها، بالإضافة إلى العلاقات بين المؤسسات وحقوق الأفراد وحياتهم ويهدف هذا الدستور إلى ضمان الحريات الفردية وتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات⁸.

- مبدأ تدرج القوانين يُعتبر من أهم أركان دولة القانون، حيث يتم تحديد اختصاصات مختلف هيئات الدولة بشكل دقيق، ويتطلب هذا النمط من تسلسل القواعد الاعتراف بمساواة جميع الأفراد أمام هذه القواعد المعمول بها⁹.

- فصل السلطات الثلاث يُعتبر من أهم المبادئ الدستورية الأساسية في الدول الديمقراطية، وهو يمثل أبرز نظرية في تاريخ الفقه الدستوري والسياسي، ويتضمن هذا الفصل كلاً من السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، ويُعرف بالفصل الشكلي أو العضوي¹⁰.

إن الفصل بين السلطات بمفهومه المطلق، يسهم في صيانة الحرية ومنع الاستبداد¹¹.

⁶ أحمد السوداني: أحكام المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية، بنية الدولة ودولة القانون، الجزء الأول، مؤسسة كونراد أيناور للنشر، د.ط، المغرب، سنة: 2017، ص: 99 وما بعدها.

⁷ ليان مكاي: المرجع السابق، ص: 67

⁸ عصام علي الدبس: الوسيط في النظام الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.1، سنة: 2014، ص: 376 وما بعدها.

⁹ قاضي انيس فيصل: دور القانون والقاضي الإداري في تكريس الديمقراطية في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق جامعة قسنطينة، سنة: 2009-2010، ص: 30.

¹⁰ بوبكر ادريس: الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية، دار الكتاب الحديث للنشر، د.ط، سنة: 2003، ص: 75 وما بعدها.

¹¹ عصام علي الدبس: المرجع السابق، ص: 236 وما بعدها.

- تطبيق النهج الديمقراطي في الدولة: وهي ممارسة الديمقراطية المباشرة أي ان الشعب يمارس بنفسه جميع السلطات وهي أقدم اوجه الديمقراطية، كما تتضمن الديمقراطية شبه المباشرة آلية الاستفتاء الشعبي، الذي يتولى رئاسته رئيس الجمهورية وفقاً للدستور وذلك في القضايا ذات الأهمية الكبيرة للوطن الواحد¹².

ب-الاسس العامة لتطبيق ديمقراطية فعالة

الأمر يتطلب اهم الاسس التالية لتكون ديمقراطية فعالة وسليمة¹³:

❖ الانتخابات: تُعتبر الانتخابات من أهم أركان تحقيق الديمقراطية، شريطة أن تكون نزيهة ويسيرة، مما يتيح للمواطنين اختيار مرشحين من بين مجموعة متنوعة من الأحزاب السياسية.

❖ الحريات الأساسية: تُعد الحقوق السياسية والمدنية مضمونة لكل مواطن، الذي يحق له المشاركة في الحياة السياسية، مثل: حرية الرأي، حرية الصحافة، حرية التجمع والاجتماع...الخ

❖ التعددية السياسية: تُعتبر الديمقراطية نظاماً يتكون من آراء متعددة ومختلفة، مبنية على الحوار والمعارضة، مثل تعدد الأحزاب السياسية.

❖ العدالة والمساواة المدنية: ترتبط العدالة بالديمقراطية ارتباطاً وثيقاً، ولا يمكن الفصل بينهما في النظام الديمقراطي، ويتعين على القاضي أن يلعب دوراً أساسياً في تحقيق العدالة.

❖ مشاركة المواطنين في النظام الديمقراطي التشاركي، يُعتبر مشاركة المواطنين عنصراً أساسياً

2.1 الديمقراطية الاساس الأول بالدستور الجزائري

تأسست "المنظمة العربية للقانون الدستوري" عام 2014، وهي أول شبكة عربية لخبراء بناء الدساتير، وتهدف المنظمة للمساهمة في جهود التحول الديمقراطي، كما تعمل على تقديم دراسات فنية موضوعية جادة وعميقة، والتركيز على مستقبل الأطر الدستورية في المنطقة العربية، وهي تضم أعضاء من كل الوطن

¹² صالح دجال: حماية الحريات ودولة القانون، اطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الجزائر، سنة: 2009-2010، ص: 123 وما بعدها.

¹³ محمد أمين عباسي، فؤاد بوطماق: دليل الوعي المدني والسياسي، مؤسسة فريدريش إيبيرت للنشر، د.ط، تونس، سنة: 2019، ص: 10 وما بعدها.

العربي، وقد شاركوا في التفاوض على الدساتير وصياغتها في جميع أنحاء العالم العربي وخارجه بما فيها الجزائر¹⁴.

واهم نقطة تدرس في صياغة أي دستور هي "الديمقراطية" والتي تضمنها الدستور الجزائري الأخير لعام 2000 في المرسوم الرئاسي رقم: 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 في الجريدة الرسمية¹⁵.

والتي كانت كل مواده القانونية نابعة من قيم الديمقراطية، ومرسنة في 225 مادة مقسمة الى 6 ابواب والديباجة بالسكان التالي:

الباب الأول: المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، الباب الثاني: الحقوق الأساسية والحريات العامة والواجبات، الباب الثالث: تنظيم السلطات الثلاث، الباب الرابع: مؤسسات الرقابة، الباب الخامس: الهيئات الاستشارية، الباب السادس: التعديل الدستوري.

والمادة 223 من هذا المرسوم تنص على أنه لا يمكن أي تعديل دستوري ان يمس ... بالنظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية."

أ- أهمية الديمقراطية في الدستور الجزائري

تتجلى أهمية الديمقراطية في عدة جوانب رئيسية، منها: تحقيق الاستقرار السياسي من خلال إنشاء نظام يتيح للشعب انتخاب ممثليه في البرلمان دون المساس بالأسس القانونية للحكم، كما تسهم الديمقراطية في الحد من الفساد، حيث يؤدي تطبيقها إلى تعزيز آليات المراقبة والمساءلة والشفافية، بالإضافة إلى ذلك تساهم الديمقراطية في تقليل معدلات النشاط الإرهابي، إذ تزداد الحركات الإرهابية في الأنظمة التي تفقر إلى الحريات السياسية، كما تعمل الديمقراطية على تقليل النزاعات والخلافات بين أفراد المجتمع، مما يعزز شعور المواطن بالرضا في ظل تحقيق المساواة في المعاملة بين جميع أفراد المجتمع، علاوة على ذلك، تساهم الديمقراطية في تجديد قوى المجتمع وخلق قيادات جديدة، مما يؤدي إلى إنشاء نظام سياسي أكثر استدامة، وبالتالي تعزيز الوحدة الوطنية والانسجام الوطني¹⁶.

¹⁴ زيد العلي، محمود حمد، يوسف عوف: الكتاب السنوي المنظمة العربية للقانون الدستوري، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مؤسسة فورد

لدعم القانون الدستوري المقارن في العالم للنشر، دط، تونس، سنة: 2017، ص: 03

¹⁵ المرسوم الرئاسي رقم: 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020

في الجريدة الرسمية، الجريدة الرسمية العدد: 82، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020.

¹⁶ احمد الجربيع: المرجع السابق، ص: 09

ولذلك الدساتير الجزائرية حرصت على النص بوجود سيادة القانون وبناء دولة القانون وتبني الديمقراطية في الجزائر، خاصة بالدستور الأخير لعام 2020، بمعنى الجمهورية الجزائرية هي جمهورية تنتهج النظام الديمقراطي القائم على حكم الشعب، كما ذكرتها المادة 1 منه والمادة 7 التي نصت على "الشعب مصدر كل سلطة"، وتليها المادة 8 تنص على أن الشعب يمارس سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها وعن طريق الاستفتاء وبواسطة أيضاً ممثلين منتخبين، والمادة 12 تنص على أن "الشعب حر في اختيار ممثليه"، والمادة 16 تنص على أنه تقوم الدولة على مبادئ التمثيل الديمقراطي والفصل بين السلطات وضمان الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية... تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية لاسيما من خلال المجتمع المدني.

وبالاب الثاني من الدستور الجزائري كان بعنوان الحقوق الأساسية والحريات العامة والواجبات، وتضمن في الفصل الأول منه، الحقوق والحريات العامة المكفولة دستوريا وهذا وجه من اوجه الديمقراطية والمساواة امام القانون.

ب- المحكمة الدستورية في الجزائر

استحدثت التعديل الدستوري لعام 2020 مؤسسة دستورية حلت محل المجلس الدستوري، مسماة **بالمحكمة الدستورية**، وهي مؤسسة مستقلة مكلفة بضمان احترام الدستور، ولها مهمة ضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات العمومية، كصلاحية جديدة لم تكن متاحة للمجلس الدستوري، وتشكل هاته المحكمة من 12 عضواً، حسب نص المادة 186 من الدستور لعام 2020، 4 أعضاء من السلطة التنفيذية يعينهم رئيس الجمهورية من بينهم رئيس المحكمة، 2 عضو من السلطة القضائية، 6 أعضاء لهم خبرة قانونية لا تقل عن 20 سنة بالإضافة الى التكوين في القانون الدستوري¹⁷، ولا يقل سنهم عن 50 سنة يوم انتخاب العضو أو تعيينه، ويتمتع أعضاء المحكمة الدستورية بالحصانة عن الأعمال التي لها صلة بمهامهم، ولا يتابع أي عضو امام القضاء بسبب الأعمال الأخرى التي لا ترتبط بمهامهم، الا بعد رفع الحصانة.

والمادة 189 من الدستور احوالت إجراءات رفع الحصانة على النظام الداخلي للمحكمة الدستورية، ويلاحظ إقصاء البرلمان من التمثيل ضمن تشكيلة المحكمة الدستورية، ويلاحظ توسيع صلاحيات المحكمة الدستورية بالمقارنة مع المجلس الدستوري سابقا.

¹⁷ انظر المرسوم الرئاسي رقم: 21-453 المؤرخ في 16 نوفمبر 2021 يتضمن تعيين رئيس المحكمة الدستورية، والمرسوم الرئاسي رقم: 21-454 المؤرخ في 16 نوفمبر 2021 يتضمن تعيين أعضاء المحكمة الدستورية، والمرسوم الرئاسي رقم: 21-455 المؤرخ في 16 نوفمبر 2021 يتعلق بنشر التشكيلة الاسمية للمحكمة الدستورية، الجريدة الرسمية العدد: 88، المؤرخ في 21 نوفمبر 2021.

2. تكريس حقوق الانسان لبناء الديمقراطية

ترتبط سيادة القانون بالديمقراطية حيث تدعم المساواة والحصول على الحقوق التي تحد من صلاحيات الاغلبية¹⁸.

ان العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان هي علاقة تكافلية تتأسس على تعاون الطرفين، ويُعتبر النهج الديمقراطي القائم على حقوق الإنسان والمستند إلى سيادة القانون الضمانة الأكثر فعالية ضد انتهاكات حقوق الإنسان، ويتأثر نجاح عملية بناء الديمقراطية بشكل مباشر بالطبيعة الشاملة والتشارورية لعملية وضع الدستور، كما توفر معايير حقوق الإنسان أساسًا تفصيليًا لهذه العمليات، وينبغي على "منظمة الأمم المتحدة" الاستمرار في قيادة النقاش حول عالمية حقوق الإنسان، وكيف أن احترام حقوق الإنسان وحمايتها يشكلان جزءًا أساسيًا من الإطار العام للحكم الديمقراطي الفعال¹⁹.

1.2 إشكالية بناء الديمقراطية القائمة على حقوق الانسان

يجب أن يركز الحكم الديمقراطي الناجح بشكل أساسي على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية فبدون هذه الحماية، لا يمكن أن تكون للديمقراطية أي وجود ذي معنى ولا يمكن للدولة التي تلتزم بحماية الحريات الفردية والمساواة وكرامة الإنسان أن تصبح في نهاية المطاف دولة حرة وديمقراطية بالواقع²⁰.

لقد أصبح الطغاة يؤمنون بأن الطريق إلى الشرعية يمر عبر اعتماد الديمقراطية، وهناك مبادئ مشتركة تُشعر بها على مستوى عميق تتمثل في المبدأ القائل بأن "السيادة للشعب وأن السلطة الحاكمة هي سلطتهم"، ويعتمد معنى هذا الطريق إلى حد كبير على التزام الأنظمة الديمقراطية الراسخة في العالم. فإذا ما قبلت هذه الأنظمة أي طاغية يقدم مسرحية هزلية للانتخابات، وإذا تمكن الطغاة من تصنيف أنفسهم كديمقراطيين، فسوف يكتسبون أداة قوية لإبعاد الضغوط المتعلقة بحقوق الإنسان عنهم وبالتالي؛

¹⁸ تقرير: قائمة معايير سيادة القانون، اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون، لجنة البندقية، الدورة 106 في 11-12 مارس 2016، ص:

21.

¹⁹ ماسيمو توماسولي: الديمقراطية وحقوق الإنسان: دور الأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، نيويورك،

سنة: 2013، ص: 06

²⁰ إيفان سيمونوفيتش: الديمقراطية وحقوق الإنسان: دور الأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، نيويورك،

سنة: 2013، ص: 34.

حان الوقت للتوقف عن بيع الديمقراطية بثمن بخس، والبدء في تقديم رؤية أوسع لمفهوم الديمقراطية تشمل جميع حقوق الإنسان²¹.

أ- القضايا المطروحة أمام دور حقوق الإنسان في بناء الديمقراطية

تطرح عدة قضايا على المستوى الدولي في إطار موضوع دور حقوق الإنسان في بناء الديمقراطية نذكر منها²²:

- تجميع السلطة في يد السلطة التنفيذية، وتكرار الاعتقاد في فعالية الحكم الاستبدادي مقارنة بالديمقراطية.

- انتهاكات حقوق الإنسان والحرمان منها في ظل الأنظمة الاستبدادية أو الشعبوية.

- بناء إطار للحكم الديمقراطي، والتوفيق بين حكم الأغلبية وحقوق الأقليات، وتقاسم السلطة، والتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان.

- اتخاذ تدابير انتقالية نحو إنشاء إطار مؤسسي ديمقراطي.

- ضمان سيادة القانون، والمساءلة، والحق في معرفة الحقيقة والمصالحة.

- تعزيز مشاركة المجتمع المدني في العمليات الانتقالية.

- التصدي للتغييرات غير الدستورية في الحكومات، بما في ذلك الانقلابات العسكرية ضد الحكومات المنتخبة ديمقراطياً، والإطاحة بالحكومات المنتخبة من قبل الجماعات المسلحة، والحركات المتمردة، والمرترقة ورفض نقل السلطة إلى الحزب الفائز بعد الانتخابات العادية الحرة والنزيهة).

- اعلان 2000 بشأن إطار استجابة منظمة الوحدة الإفريقية للتغييرات غير الدستورية للحكومة.

إن الديمقراطيات غير المستقرة لا تؤدي إلا إلى ظهور قادة غير مؤهلين من صفوف الجماهير، مما يجعل حكم النخبة هو الخيار الأفضل، كما أن هذه الديمقراطيات تعكس دائماً عدم الثقة في حقوق الإنسان والحريات، وذلك خوفاً من أن تؤدي إلى انتقاد الحكام وتهديد مصالحهم، بالإضافة إلى القلق من أن تقضي

²¹ ماسيمو توماسولي: الديمقراطية وحقوق الإنسان: دور الأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، نيويورك،

سنة: 2013، ص: 06

²² ماسيمو توماسولي: المرجع السابق، ص: 30-31

الأنظمة الديمقراطية إلى تولي السلطة من قبل أولئك الذين يتبنون فلسفات سياسية معادية للسلطة القائمة حالياً²³.

ب- واقع الدفاع عن حقوق الانسان بالوطن العربي كألية لبناء الديمقراطية من المنظور الدولي

إن تحقيق هذه الأهداف لا يمكن أن يتم إلا من خلال مجتمع ديمقراطي قادر على تلبيتها والحفاظ عليها كما أن المجتمع الدولي يعبر عن حرصه في هذا الصدد، من خلال صكوك الأمم المتحدة التي تؤكد على أن "الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي أمور مترابطة وتعزز بعضها البعض". وتذكرنا مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة التوجيهية لعام 2009 بشأن الديمقراطية بأن "المبادئ الديمقراطية تشكل جزءاً من النسيج المعياري" للأمم المتحدة²⁴.

فقد اظهرت الاحداث في شمال إفريقيا والشرق الاوسط، قدرات المجتمع المدني والمواطنين الناشطين، على المشاركة بفعالية في أشكال جديدة من التعبئة الاجتماعية والسياسية، مع تحديد خطة جديدة لبناء الديمقراطية في العقد المقبل²⁵.

عند مناقشة العلاقة بين سيادة القانون والديمقراطية، من الضروري توضيح الفرق الأساسي بين "الحكم بالقانون"، حيث يُعتبر القانون أداة للحكومة وتكون الحكومة فوق القانون، و"سيادة القانون"، التي تعني أن جميع أفراد المجتمع، بما في ذلك الحكومة، يخضعون للقانون، وبصفة أساسية تتطلب الحدود الدستورية على السلطة وهي سمة أساسية من سمات الديمقراطية، الالتزام بحقوق الإنسان وسيادة القانون²⁶.

إن التحول الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أي دولة، يتطلب تنفيذ خطة عسكرية وعادةً ما تكون هذه الخطة مفيدة لها، حيث يرى معظم دول العالم اليوم أن أي حملة تقودها واشنطن من أجل نشر الديمقراطية تُعتبر مقدمة للغزو العسكري أو لتغيير الأنظمة، كما حدث في العراق وبالتالي، يمكن القول إن هذه الاستراتيجية ليست سوى وصفة ناجحة لتحقيق أهداف معينة لبث الفوضى²⁷.

²³ إيفان سيمونوفيتش: الديمقراطية وحقوق الإنسان: دور الأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، نيويورك، سنة: 2013، ص: 34.

²⁴ إيلزابيث سبيهار: الديمقراطية وحقوق الإنسان: دور الأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، نيويورك، سنة: 2013، ص: 40.

²⁵ ماسيمو توماسو لي: المرجع السابق، ص: 42.

²⁶ ماسيمو توماسو لي: المرجع السابق، ص: 43.

²⁷ كينيث روث: الطغاة يتكثرون في ثوب الديمقراطية، تقرير هيومن ووتش السنوي، 18 حول ممارسات حقوق الإنسان في شتى أرجاء العالم، سنة: 2007، ص ص: 3-4.

إن الإصرار على الديمقراطية لا يُعتبر الخيار الوحيد الذي يعكس التزام المجتمع الدولي بحقوق الإنسان. من الأهمية بمكان أيضاً أن يكون هناك رد فعل تجاه الفضائح الجماعية في مناطق مثل شرق تشاد، كولومبيا، العراق، ان الإصرار على الديمقراطية لا يُعتبر الخيار الوحيد الذي يعكس التزام المجتمع الدولي بحقوق الإنسان، ومن الأهمية بمكان أيضاً أن يكون هناك رد فعل تجاه الفضائح الجماعية في مناطق مثل شرق تشاد، كولومبيا، العراق، الصومال، منطقة دارفور في السودان، بالإضافة إلى المجتمعات المغلقة أو المعرضة لقمع شديد مثل ليبيا، السعودية... الخ²⁸.

في إطار جهود منع وإحباط مرشحي المعارضة، ترفض السلطات في تونس التصريح لغالبية المرشحين من المعارضة الذين يستحقون الترشح، مما يتعارض مع المبادئ الديمقراطية، وفي عام 2005 كان الرئيس المصري حسني مبارك لا يزال يواجه ضغوطاً من الحكومة الأمريكية للانتقال نحو الديمقراطية، مما أدى إلى السماح لمرشحين آخرين بخوض الانتخابات ضده، وقد حصلت المعارضة الأكثر شعبية على 7% من الأصوات، إلا أن الحكومة المصرية أدانت أحدهم بعد محاكمة غير عادلة استندت إلى اتهامات سياسية تتعلق بالتزوير، وحُكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات، عقب استعراض القوة في انتخابات 2005 البرلمانية، قامت الحكومة المصرية باعتقال الآلاف من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين المعارضة، حيث استمرت فترة الاحتجاز لمدة تصل إلى ثمانية أشهر، كما حظرت الحكومة النشاط السياسي بناءً على أسس دينية من جانبها، استخدمت إسرائيل هذه الإجراءات وزادت من حدتها، حيث قامت باعتقال المرشحين حتى بعد فوزهم في الانتخابات، ولإحباط فوز حركة حماس في الانتخابات البرلمانية عام 2006 اعتقلت إسرائيل نواب حماس البرلمانيين لمنع انعقاد جلسات الحزب الذي حصل على الأغلبية في البرلمان²⁹.

العنف أداة مستخدمة بكثرة في ترويض الديمقراطية، ففي لبنان قام مجهولون باغتيال مجموعة من الشخصيات من الاغلبية البرلمانية، وكانت منخرفة في كفاح سياسي مع سوريا وحلفائها في لبنان، وسجنت مصر الصحفيين واصحاب المدونات جراء جرائم شملت انتقاد الرئيس حسني مبارك، والتقويض من كرامة البلاد³⁰.

وبالتالي، فإن انتقال الدول العربية نحو الديمقراطية يطرح من الناحية العملية أحد الخيارين: إما التدرج في إفساح المجال للقوى الديمقراطية في المجتمع لتنمو وتترسخ وتصبح هيمنة، أو القيام بدمقرطة الدولة

²⁸ كينيث روث: المرجع السابق، ص: 05

²⁹ كينيث روث: المرجع السابق، ص: 9-10

³⁰ كينيث روث: المرجع السابق، ص: 11 وما بعدها

من خلال الانتقال بها إلى دولة مؤسسات تمثيلية حقيقية، مع ما يتطلبه ذلك من فصل للسلطات وإطلاق الحريات... الخ³¹.

وقد لعبت المرأة دورًا حاسمًا في هذا السياق، كما كان للدين دورًا هامًا، وقد يشكل ذلك تحديًا في نظر المجتمع الدولي، الذي يُعطي الأولوية للفهم العلماني القانوني لحقوق الإنسان، ورغم أن وضع الدستور وتنفيذ الإطار الديمقراطي يتطلبان عملية تعكس حق الأصوات التي تمثل جزءًا من المجتمع، فإن ذلك يستدعي اهتمامًا خاصًا لتكريس الديمقراطية³².

2.2 تكريس المسار الديمقراطي في الجزائر دولة القانون لحفظ حقوق الانسان

سعت الجزائر إلى جعل المسار الديمقراطي أمرًا لا رجعة فيه، بهدف حماية وحدة الشعب وضمان استدامة السلم والاستقرار والأمن، وقد لعبت سياسة المصالحة الوطنية دورًا حاسمًا في استعادة السلم والاستقرار والقضاء على الإرهاب³³، كما أن التعديل الدستوري لعام 2016 قد عزز مجموعة من القضايا، من بينها تعزيز دور ومكانة المرأة والشباب في المجتمع، بالإضافة إلى حقوق المعارضة، تسهم هذه الجهود في تعزيز دولة القانون وتوفير فضاء حقيقي للتعبير عن المواطنة، وتعتبر هذه المساعي استكمالًا لمسار سلكه الشعب نحو الحرية والعدالة الاجتماعية، التي نادى بها ثورة 1 نوفمبر 1954 منذ انطلاقتها لتتجه الإرادة السياسية في³⁴.

أ-الورشات الكبرى في مجال إعادة بناء الجمهورية والديمقراطية

تندرج هذه الورشات الكبرى في إطار تعزيز مبادئ الدولة الجمهورية الديمقراطية، حيث تركز على قطاعات استراتيجية مثل الأحزاب السياسية، والحركة الجمعوية، ومشاركة المواطنين، بالإضافة إلى التربية، والإعلام، والحريات المرتبطة بها، كما تتناول أيضًا مكانة المرأة في حياة الأمة وإعادة بناء هياكل الدولة، وإصلاح القضاء، منذ عام 2011 بدأت الدولة في تنفيذ إصلاحات سياسية شاملة، شاركت فيها الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وكفاءات وطنية، مما أسفر عن تعديل واعتماد قوانين جديدة في بداية

³¹ محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان: مجلة كتاب في جريدة، العدد: 95، الأربعاء 5 يوليو 2006، منظمة اليونيسكو، ص: 5

³² ماسيمو توماسو لي: المرجع السابق، ص: 20.

³³ انظر إيمان بغداددي: الإطار التشريعي للسلم والمصالحة في الجزائر، مداخلة في ملتقى وطني حول: فلسفة السلم والتسامح في الجزائر، يوم 20 ماي 2021، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس الجزائر.

³⁴ عبد القادر مساهل: دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والارهاب، التجربة الجزائرية، وزارة الشؤون الخارجية، ديسمبر 2016، ص: 02 وما بعدها.

عام 2012، تهدف إلى تنظيم الحريات العامة، بما في ذلك نظام الانتخابات، ونظام الأحزاب السياسية والجمعيات، ومشاركة المرأة في المجالس المنتخبة³⁵، بالإضافة إلى الإعلام والصحافة.

فالقانون العضوي رقم: 04-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية، بمثابة عنصر يندرج ضمن آليات تعزيز حقوق الإنسان.

وقانون الجمعيات رقم: 06-12 لعام 2012 جاء بعد التكريس الدستوري بالحق في انشائها، وتنشط اليوم أكثر من 100.000 جمعية على المستوى الوطني من خلال إعادة الحركة الجمعوية بهذا القانون.

والقانون رقم: 05-12 المتعلق بالإعلام ينظر إلى حرية الرأي والتعبير في الجزائر، على أنها آلية لمراقبة وحماية حقوق الإنسان ودولة القانون، وألغى تجريم جنح الصحافة منذ عام 2012، ويوجد 321 صحيفة منها 159 صحيفة يومية و6 فقط منهم تابعة للقطاع العام.

حتى قانون المتعلق بتمثيل النساء وحقوقهن تطبيقاً للتعديل الدستوري عام 2008 الذي فتح الباب للمشاركة السياسية للمرأة، ويحدد نسب الحد الأدنى من المقاعد المخصصة للنساء، تبعاً لحجم الدوائر الانتخابية، بالإضافة إلى تكريس الديمقراطية في قوانين أخرى مثل قانون المتعلق بنظام الانتخابات³⁶، وقانون حماية الطفولة وقانون حماية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن... الخ

ب- الدعائم المؤسساتية الديمقراطية ودولة القانون

جاءت مراجعة دستور فبراير 2016 لتؤكد التقدم المحرز في التعديلات الدستورية السابقة، وهي تمثل ثمرة عملية الإصلاحات المؤسساتية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي انطلقت منذ عام 2011. كما تعكس هذه المراجعة الالتزام بضمان الشفافية والنزاهة في الانتخابات، وتعزيز مبدأ التعددية الحزبية، والاعتراف الدستوري بالمعارضة البرلمانية بموجب المادة 114، فضلاً عن الاعتراف الدستوري بحرية التظاهر وتكريس الطابع السلمي الواجب لممارستها.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم توجيه الاهتمام نحو العديد من محاور الإصلاحات، لاسيما الارتقاء ببعض الأحكام التشريعية إلى مستوى القواعد الدستورية، وإدراج أحكام جديدة في مجالات متعددة، تشمل: دولة القانون، حقوق الإنسان، الحريات الديمقراطية، تعزيز السلطة التشريعية ودور المعارضة البرلمانية، استقلالية

³⁵ انظر إيمان بغدادي: آليات المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، العدد: 02، جوان 2018.

³⁶ انظر إيمان بغدادي: العلاقة بين النظام الانتخابي وفعالية أداء المجالس المنتخبة، مداخلة في ملتقى وطني حول: دور المجالس المنتخبة المحلية في إرساء أسس التنمية المحلية، يوم 5 أبريل 2021، المركز الجامعي نور البشير، البيض الجزائر.

القضاء، الالتزام بالأخلاقيات في الحياة العامة، وتطبيق أهداف التنمية المستدامة 2030، واجندة الاتحاد الافريقي³⁷.

تم رفع حالة الطوارئ في عام 2011، مما أرسل إشارات قوية تعكس العودة القوية للبلاد إلى وضعها الطبيعي، ويعكس إرادة الدولة في تعزيز خيار الشعب الجزائري نحو الديمقراطية والتعددية الحزبية.

قبل ذلك، قامت الحكومة الجزائرية بإخطار الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في عام 1992 بإعلان حالة الطوارئ، وذلك عملاً بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولم يؤثر استمرار حالة الطوارئ على ممارسة الحقوق والحريات العامة، كما لم يعرقل التزامات الدولة في ضمان ممارسة الحريات الأساسية للمواطنين، كما هو منصوص عليه في النظام الدستوري الداخلي وفي الاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي صادقت عليها الجزائر³⁸.

نظرًا لقناعة الجزائر بأن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية يشكل ركيزة أساسية لمكافحة الإرهاب، انضمت الجزائر في وقت مبكر إلى ثمانية من بين تسعة مواثيق رئيسية في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى خمس مواثيق إقليمية والعديد من المعاهدات الدولية والإقليمية الأخرى المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وبموجب الدستور، تتمتع المواثيق الدولية التي صادقت عليها الجزائر بأولوية خاصة وسموها على القانون³⁹.

تحظى أيضاً الجهود التي يبذلها الجيش الوطني الشعبي، بمساندة اعوان الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني، في حفظ وحماية النظام العام لمحاربة الإرهاب والتمرد والتطبيق الصارم للقوانين والمشاركة أيضاً في الدفاع العسكري عن الأمة⁴⁰.

³⁷ القانون رقم: 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد: 14 المؤرخ في 7 مارس 2016.

³⁸ انظر المرسوم التشريعي رقم: 93-02 المؤرخ في 6 فيفري 1993 المتضمن تمديد حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية العدد: 08 المؤرخ في 7 فيفري 1993.

³⁹ انظر الأمر رقم: 09-04 المؤرخ في 27 أوت 2009 يتعلق باللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها، الجريدة الرسمية العدد: 49 المؤرخ في 30 أوت 2009.

⁴⁰ انظر المرسوم الرئاسي رقم: 99-240 المؤرخ في 27 أكتوبر 1999 المتعلق بالتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة، الجريدة الرسمية العدد: 76 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999.

الخاتمة:

استناداً إلى ما تم ذكره، يمكننا استنتاج ما يلي:

- إن الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون هي مفاهيم تدعم كل منها الأخرى بشكل عام ومع ذلك، توجد بعض التوترات القائمة بينها، مثل تفضيل الأغلبية مقابل حقوق الأفراد، والمفاهيم المحلية للعدالة، وحكم الأغلبية مقابل القواعد الدولية، وغيرها.

- إن الفهم الصحيح لمبدأ الفصل بين السلطات يسهم فعلياً في تحقيق المزايا الأساسية لهذا المبدأ عند تطبيقه بشكل سليم، مما يسقط بالتالي الانتقادات الموجهة إليه.

- لا ترتبط سيادة القانون بحقوق الإنسان فحسب، بل ترتبط أيضاً بالديمقراطية، حيث تركز سيادة القانون على تقييد ممارسة السلطات العامة ومراجعتها بشكل مستقل. كما تعزز سيادة القانون الديمقراطية من خلال إنشاء آلية للمساءلة لمن يتولون السلطة العامة، بالإضافة إلى حماية حقوق الإنسان التي تضمن حقوق الأقليات.

- تتبع سيادة القانون سياق النظام الدستوري، ويعزز توسيع الحقوق المدنية والسياسية للأفراد الضمان الفعال للحماية القانونية لحقوق الإنسان.

- تُعتبر الصلاحيات غير المحدودة للسلطة التنفيذية، سواء بحكم القانون أو الأمر الواقع، سمة أساسية للنظم الاستبدادية والديكتاتورية، وقد وضعت مبادئ إرساء النظام الدستوري الحديث كمعارضة لهذه الظواهر.

- إن التطبيق الكامل للقانون نادراً ما يكون ممكناً وهناك شرط أساسي لسيادة القانون وهو "احترام القانون" هذا يعني على وجه الخصوص أن أجهزة الدولة يجب أن تطبق القوانين على نحو فعالة

التوصيات:

لذا، يتعين اتخاذ الإجراءات التالية:

- القضاء على الفساد الإداري والمالي، حيث يمثل تضارب المصالح تحدياً أمام سيادة القانون ومنذ عام 2006، تم إصدار قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06-01، ولا تزال الجزائر تسعى إلى مكافحته دون جدوى.

- من الضروري تطبيق أخلاقيات المهنة في جميع القطاعات، مع التشديد على أهمية معاقبة المخالفين إن ذلك يعد أمراً حيوياً من أجل تعزيز القيم الأخلاقية في القطاعات المختلفة وتطبيق سيادة القانون، مما يسهم في القضاء على الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- يجب تحديد القيمة القانونية للآراء التي تصدرها المحكمة الدستورية، وليس الاكتفاء بالنص على القوة الإلزامية للقرارات دون الآراء، كما ينبغي منح البرلمان الحق في اختيار عضوين من خارج البرلمان ضمن تشكيلتها، نظراً لأنها تمثل الشعب بصفتها السلطة التشريعية.
- إن التطبيق الفعلي لنصوص القوانين في الجزائر أصبح ضرورة ملحة، وليس من المقبول الاعتماد فقط على سن القوانين والتنظيمات دون تطبيقها، أو تطبيقها على فئة دون أخرى. فسيادة القانون تتطلب إخضاع الجميع للقانون، وتطبيقه بشكل متساوٍ ومستمر.
- ينبغي زيادة الإنفاق الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري للحفاظ على حقوق الإنسان وكرامة المواطن، من خلال تحسين القدرة الشرائية.